مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية)
اسم الكاتب: د. ريم عيسى، طارق الهندي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5601
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:48 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استخدام نموذج جونز المعدل ونموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتقييم ممارسات إدارة الأرباح
(دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السورية)

الدكتورة ريم عيسى*
طارق الهندي**

(تاريخ الإيداع 14 / 10 / 2020. قُبِل للنشر في 11 / 5 / 2021)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الارباح في البنوك والشركات المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، حيث أجريت الدراسة على عينة شاملة مكونة من (31) شركة تمثل (12) بنك و(19) شركة تنتمي لقطاعات مختلفة وذلك خلال الفترة الممتدة من 2008– 2012.

لقياس ظاهرة إدارة الارباح اعتمدت الدراسة على تقدير الاستحقاق الاختياري وتطبيقه على الشركات المساهمة السورية عدا البنوك باستخدام (Modified Jones Model 1995). كما تمّ استخدام نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs) لتطبيقه على البنوك. وجاءت نتائج الدراسة لتؤكد أن معظم الشركات والبنوك المساهمة السورية المسجلة وغير المسجلة بسوق دمشق للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة المدروسة (8 بنوك مارست إدارة الأرباح من أصل 12 بنك، 13 شركة مارست إدارة الارباح من أصل 19 شركة). كما أوضحت أن أغلب الشركات المساهمة الخدمية والصناعية مارست الاستحقاق الاختياري بطريقة سالبة، بينما أغلب الشركات المساهمة الزراعية و شركات التأمين مارست الاستحقاق الاختياري بطريقة موجبة، وقد بينت الدراسة ازدياد ممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2012 عند الشركات المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة لتصل إلى 84%.

الكلمات المفتاحية: إدارة الارباح، المستحقات الإختيارية، المستحقات الإجبارية، مخصصات خسائر القروض.

* **استاذ مساعد – قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.**
** **ماجستير – قسم المحاسبة– كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

Using The Modified Jones Model And Loan Loss Provisions Model (Llps) To Evaluate Earnings Management Practices (Applied Study On Syrian Corporation)

Dr. Reem Issa [*]
Tarek Al-Hende[**]

(Received 14 / 10 / 2020. Accepted 11 / 5 / 2021)

□ ABSTRACT □

This study aimed to detect earnings management practices in banks and companies Syrian contribute to listed and non-listed in the Damascus Securities Exchange, where the study was conducted on a comprehensive sample of 31 companies representing (12) bank and (19) companies belong to different sectors during the period from 2008 to 2012.

To measure the phenomenon of earnings management study is based on the optional maturity and applied to estimate the contribution of Syrian companies, except banks using (Modified Jones Model 1995). As has been the use of loan-loss provisioning model (LLPs) to apply to the banks. The results of the study to confirm that most of the companies and banks to contribute to the Syrian listed and unlisted market Damascus Securities exercised earnings management during the period studied (8 banks exercised earnings management of the bank out of 12. 13 Company exercised earnings management company out of 19). It also showed that most of the industrial and service corporations exercised Optional maturity in a negative way, while most of the agricultural contribution and insurance companies companies exercised Optional Merit positive manner, the study showed increased exercise earnings management in 2012 when Syrian contribute to listed and non-listed companies for up to 84%.

Keywords: Earnings Management, Discretionary Accruals, Nondiscretionary Accruals, Loan loss provisions.

[*]**Associate Professor , Department Of Accounting , Faculty Of Economics, Tishreen University , Lattakia , Syria.**
[**]**Master, Department Of Accounting, Faculty Of Economics, Tishreen University , Lattakia , Syria.**

مقدمة:

يعدُ الهدف الأساسي من تقديم التقارير المالية، إيصال المعلومات الملائمة إلى الأطراف المستفيدة في الوقت المناسب، وبطريقة جديرة بالثقة. تركز هذه الأطراف اهتمامها على رقم الربح، مما يجعل المدراء يستغلون هذا الاهتمام للتلاعب بالأرباح حيث يستخدمون الحكم الشخصي في تقدير مستحقات معينة دون وجود معيار يحكمهم، وهذا يعطيهم الفرصة للقيام بإدارة الأرباح (Earnings Management).

إن بروز ظاهرة إدارة الأرباح في عالم الأعمال، وما ترتب عليها من تضليلٍ وطمسٍ للحقائق، أدى إلى خسائر مالية ضخمة وانهيارات عديدة أصابت شركات عالمية من أشهرها (Ennron & Worldcom). استخدمت في هذه الظاهرة مجموعة من الممارسات التي تؤثر على القوائم المالية، والتي يبتغى من خلالها التأثير على الدخل، حيث تستفيد هذه الممارسات من المرونة الواسعة التي تمنحها لها المعايير المحاسبية.

تتميز ممارسات إدارة الأرباح بتنوعها واختلافها. فهي تختلف تبعاً للغاية المطلوبة منها والتي تتوافق مع ما ترغب به الإدارة، إلّا أن أهم هذه الممارسات استخدام الاستحقاق المحاسبي، وخصوصاً المستحقات الاختيارية، فهي الأسهل للتلاعب، ولكن من الصعب الكشف عنها (Tsai, *et al.,* 2009). لذلك تعتبر المستحقات الاختيارية العنصر الأقل موثوقية بالنسبة لكافة الأطراف المتعاملة مع التقارير المالية، وهذا ما دفع الباحثين إلى التركيز على هذا العنصر.

جاءت دراسة Jones (1991)، لتضع نموذجاً لقياس إدارة الأرباح في القوائم المالية، حيث استخدم هذا النموذج المستحقات الاختيارية مقياساً لإدارة الأرباح. واعتبرتها أكثر ملائمة لأنها تهتم بالأرباح قبل الضرائب، وتتضمن لجميع حسابات المستحقات التي قد تستخدمها الإدارة لتقليل الإيرادات أو لزيادتها.

ما يميز نموذج الباحث Jones أنه قام بالفصل بين المستحقات الاختيارية و غير الاختيارية (أبو عجيلة و حمدان، 2010). فالمستحقات الاختيارية تحدد من قبل المدراء، وهذا ما يجعلها مجالاً مناسباً للتلاعب من قبلهم، وبنفس الوقت يوجد صعوبة في الكشف عن هذا التلاعب. أما المستحقات غير الاختيارية تحدد من الناحية الاقتصادية والظروف المحيطة بالشركة.

الدراسات السابقة:

- دراسة (محمد بن سلطان السهلي، 2006)، بعنوان: " إدارة الربح في الشركات السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول ظاهرة إدارة الربح في الشركات المساهمة السعودية من خلال تقدير الاستحقاق الاختياري، ودراسة بعض الدوافع الأساسية التي تجعل إدارة الشركات تمارس إدارة الربح في المملكة.

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات السعودية المقيدة بسوق المال بنهاية السنة المالية 2005، وعددها (76) شركة، أما عينة الدراسة فقد شملت (40) شركة توافرت فيها شروط الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2001– 2004. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تقوم الشركات بإدارة الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح، حيث تمارس الاستحقاق بطريقة موجبة عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وتمارس الاستحقاق بطريقة سالبة عندما تكون الأرباح عالية مقارنة بالسنوات السابقة.

- دراسة (عماد سعيد الزمر، 2009)، بعنوان: "مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع، وذلك من خلال تحليل محركات إدارة الأرباح ومداخل قياسها باعتبار أن ذلك يمثل الأساس الذي سيعتمد عليه الباحث في دراسة

العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من ناحية ورغبة الإدارة في تغيير المراجع من ناحية أخرى. يتكون مجتمع البحث من جميع الشركات المسجلة بالسوق المالية السعودية وعددها (118) شركة، أما عينة البحث فقد تكونت من (78) شركة بعد استبعاد الشركات التي لا تتوافر عنها البيانات خلال فترة الدراسة الممتدة من 2004– 2006، اعتمد الباحث في قياس إدارة الأرباح على نموذج المستحقات الكلية، حيث توصلت الدراسة إلى ما يلي: 63.6% من الشركات التي قامت بتغيير المراجع الخارجي، حدث فيها تغيير جوهري في الاستحقاقات الكلية. إن 71.4% من هذه الشركات حدث تحول فيها من الاستحقاقات السلبية إلى الاستحقاقات الموجبة. إن 74.1% من الشركات التي لم تغير المراجع الخارجي لم يحدث فيها تغيير جوهري في الاستحقاقات الكلية.

- دراسة (عبد الستار جاسر الظاهر، 2010)، بعنوان: "المناهج المعاصرة لإدارة الربح المحاسبي وتأثيرها على القيم العادلة للاستثمارات المالية: دراسة ميدانية".

تناولت هذه الدراسة تأثير مناهج نظرية المحاسبية على إدارة الأرباح المحاسبية وتفسير وتحليل دوافعها وطرق وأساليب ممارستها، وتأثير هذه الممارسات الخاطئة على القيم العادلة للاستثمارات المالية الخاصة، وعلى سلامة القوائم المالية العامة. يتكون مجتمع الدراسة من فنيي مراجعي الحسابات والمحللين الماليين، أما عينة البحث فقد شملت مراجعي الحسابات والمحللين الماليين في سوق عمان المالي وبورصة بيروت بالإضافة إلى بعض مراجعي الحسابات والمحللين الماليين السوريين المعتمدين لدى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية. اعتمد الباحث على الاستبيان في جمع المعلومات. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: وجود تأثير معنوي لدوافع ومنافع إدارة الأرباح وتطبيقات المنهج الإيجابي المتمثلة بنظرية الوكالة، على جودة الأرباح المعلن عنها، وبالتالي على القيم العادلة للاستثمارات المالية. إن الأساليب والممارسات الخاطئة والمتعسفة لإدارة الأرباح، تؤدي إلى تدني جودة الأرباح المعلن عنها، مما ينعكس سلباً على القيمة العادلة للاستثمارات المالية. وجود مؤشرات تدل على قيام الإدارة على التلاعب بالأرباح، يؤدي إلى تدني جودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية، وبالتالي ينعكس على القيمة العادلة. آليات ومتطلبات ومبادئ حوكمة الشركات التي تستند إلى تطبيق المنهج الأخلاقي، تزيد وتعزز من جودة الأرباح المعلن عنها في القوائم المالية. معايير محاسبة القيمة العادلة تتيح الفرصة للإدارة للتلاعب بأرباحها من خلال التقدير الشخصي لتقييم الاستثمارات.

- دراسة (عماد محمد أبو عجيلة وعلام محمد حمدان، 2010) بعنوان: " أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح".

حيث تم في هذه الدراسة فحص أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح، وتم تطبيقها على الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان. تم استخدام نموذج Jones المعدل للكشف عن مدى ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح. يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة ببورصة عمان، حيث بلغ عدد شركات العينة التي انطبقت عليها الشروط الخاصة باختيار عينة الدراسة (45 شركة) وذلك عام 2007. توصلت الدراسة إلى ما يلي: إن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من 2001– 2006 بالرغم من وجود بعض التباين بين تلك السنوات. هناك أثرُ ذو دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق على إدارة الأرباح. هناك أثرُ ذو دلالة إحصائية لمدى ارتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية على إدارة الأرباح. هناك أثرُ ذو دلالة إحصائية لفترة الاحتفاظ بالعميل على إدارة الأرباح. هناك أثرُ ذو دلالة إحصائية لأتعاب التدقيق على إدارة الأرباح. هناك أثرُ ذو دلالة إحصائية للتخصص في صناعة العميل على إدارة الأرباح.

مشكـلة البحـث:

يعمد المدراء في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى مجموعة من الممارسات للتلاعب بالأرباح أو لإدارة الربح. مستفيدين من المرونة المحاسبية المتاحة في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، ومن المرونة التشغيلية التي تمنحهم التحكم في بعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت. وبذلك يستطيعون التحكم بنوعية المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف المستفيدة. تركز هذه الدراسة على تقييم إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية باستخدام النماذج المطوّرة في الأدبيات المحاسبية، وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة عبر طرح التساؤلين التاليين:

- هل تقوم إدارة الشركات المساهمة السورية المسجلة بسوق دمشق للأوراق المالية بإدارة أرباحها؟
- هل تقوم إدارة الشركات المساهمة السورية غير المسجلة بسوق دمشق للأوراق المالية بإدارة أرباحها؟

أهـداف البحـث:

يهدف هذا البحث إلى اختبار إمكانية استخدام نموذجJones المعدل والنموذج الخاص لمخصصات خسائر القروض (LLPs) لرصد ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية، ويمكن عرض تلك الأهداف على النحو التالي:

1- دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية (الصناعية- الزراعية- الخدمية- الاتصالات- تأمين) المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية وغير المدرجة باستخدام نموذج Jones المعدل.

2- دراسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المالية (بنوك) المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية وغير المدرجة باستخدام نموذج مخصصات خسائر القروض (LLPs).

أهميـة البحث و أهدافه:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال اختبار نموذج Jones المعدل ونموذج خاص لمخصصات خسائر القروض LLPs وتقديم أدلة إضافية حول قدرة النموذجين في تقييم إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السورية المسجلة وغير المسجلة في سوق دمشق للأوراق المالية. إذ أن نجاح النموذجين في تقييم إدارة الارباح سيساعد المحللين الماليين على تقدير تأثيرات البدائل المحاسبية وتعديل الأرباح الفعلية وتوقع الأرباح المستقبلية. كما سيساعد المراجعين في تقويم جودة الأرباح وتركيز فحصهم في المجالات التي تحتوي على الشك في التقارير المالية. وسيساهم البحث في توعية مستخدمي التقارير المالية، حيث يوفر لهم فهماً أفضل للأساليب التي من الممكن أن تتبعها الشركات لإدارة أرباحها.

يتميز هذا البحث باستخدامه المقاييس الموضوعية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، وذلك عن طريق نماذج مختبرة لفحص نتائج فعلية، مع عدم اللجوء إلى الآراء وقواعد الاستقصاء لكونها تخضع لما يريد أن يظهره المجيب.

فرضيات البحث:

- لا تمارس الشركات المساهمة المدرجة وغير المدرجة (اتصالات، خدمية، صناعية، زراعية، تأمين) إدارة الأرباح في سياق عملها.
- لا تمارس البنوك المدرجة وغير المدرجة إدارة الأرباح في سياق عملها.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح وباقي متغيرات نموذج LLps من جهة ومخصصات خسائر القروض من جهة أخرى، وذلك عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح كجزء من المستحقات الكلية من جهة وباقي متغيرات نموذج جونز المعدل من جهة أخرى، وذلك عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$.

منهجية البحث:

سيتم جمع البيانات باستخدام البيانات الثانوية المرتكزة على القوائم المالية السنوية المنشورة

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة التي تتوفر لها قوائم مالية منشورة خلال الفترة من 2008- 2012 .

سيتم تطبيق هذه الدراسة على جميع الشركات المساهمة شريطة:

1-أن تتوافر لها كامل البيانات اللازمة لإجراء اختبارات الدراسة، وعلى وجه الخصوص البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية، بوصفه عاملاً أساسياً لتصنيف الشركات إلى ممارسة وغير ممارسة لإدارة الأرباح.

2-ألّا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول خلال فترة الدراسة.

- الجانب النظري:

ماهية إدارة الأرباح (Definition of Earnings Management):

أصبحت المرونة التي توفرها المبادئ والمعايير المحاسبية أمراً طبيعياً يحظى بقبول جميع المنظمات والهيئات المهنية التي تقوم بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، لأن عدم السماح به يعتبر تجاهلاً للظروف المختلفة التي تحيط بالشركة (القثامي وخيال، 2010).

قدمت العديد من الدراسات السابقة (Healy (1985)، De Angelo (1986)، Jones (1991)) أدلة على أن المدراء استفادوا من حرية التصرف الممنوحة لهم من خلال GAAP للتلاعب بالمستحقات إما من خلال الخيارات المحاسبية أو التقديرات. علماً أن الأرباح هي مجموع المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية. والأرباح يمكن التلاعب بها من خلال المستحقات و/ أو التدفقات النقدية التشغيلية. مما ولّد مصطلح يسمى إدارة الأرباح (EM) ليشمل كلاً من مستحقات الإدارة والتلاعب بالأنشطة التجارية الأساسية الحقيقية.

تتحقق إدارة الأرباح في المقام الأول عن طريق الإجراءات الإدارية التي تجعل من السهل تحقيق مستويات مرجوة من الأرباح من خلال (Xu, 2007, p: 44):

1-الخيارات المحاسبية من خلال GAAP.

2-قرارات التشغيل (إدارة الأرباح الاقتصادية).

هذا وقد تضمنت الأدبيات المحاسبية عدة تعاريف لإدارة الأرباح نذكر منها ما يلي:

عرّف (Healy and Wahlen, 1999, p: 368) إدارة الأرباح بأنها: "استخدام المديرين للحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وفي هيكلة المعاملات لتغيير التقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصالح حول الأداء الاقتصادي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية".

يشير هذا التعريف إلى أن إدارة الأرباح تنشأ بناءً على التقديرات الشخصية للإدارة وذلك إما من خلال:

أ- استغلال التقديرات المحاسبية في GAAP للتلاعب بالأرباح.

ب- تغيير الأرباح من خلال اتخاذ قرارات تؤثر على توقيت وحجم الأنشطة التجارية الأساسية.

عندما تلجأ الإدارة لاستخدام إدارة الأرباح فهي تستند إلى المبررات الآتية (Scott and Pitman, 2005):

1-لا تخالف القواعد القانونية سواءً كانت عامة أو خاصة في النشاط التجاري.

2-أنها لا تخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

3-أنها لا تتجاوز نطاق سلطتها.

إن عدم المخالفة أو التجاوز المتبع من قبل الإدارة، يؤكد مشروعية إدارة الأرباح أما إذا تجاوزتها فتكون قد خرجت عن نطاق الشرعية. وهذا ما أكده بعض الباحثين بأن التلاعب المحاسبي يمكن أن يتم داخل وخارج حدود القوانين والمعايير المحاسبية، عندما يتم تطبيقها خارج هذه القوانين والمعايير المحاسبية تعتبر احتيالاً، أما عندما يتم تطبيقها داخل هذه القوانين والمعايير وبهدف تأثيرها على الربح تعتبر إدارة للربح (Stolowy and Breton, 2004).

- **دوافع إدارة الأرباح (Earnings Management Incentives):**
- **الحوافز المادية (المنافع المادية) (Material Incentives):**

تسعى الإدارة في الشركات التي يعتمد نظام الحوافز المادية فيها على الربح الصافي المحقق إلى استخدام الأساليب والطرق المحاسبية للتلاعب بهذا الربح لتحقيق المنافع الذاتية، وبالتالي تحويل الثروة من الشركة إلى أنفسهم من خلال إما خطة الحوافز التي تعتمد على المكافآت والمرتبات، أو خطة الحوافز التي تعتمد على خيارات الأسهم والحصص.

لا تقتصر دوافع الإدارة بالتلاعب بالأرباح على المنافع المادية كالحوافز والمكافآت إنما قد تستهدف أحياناً منافع غير مادية أو معنوية تتمثل في تحقيق الأمان الوظيفي أو الاستقرار الوظيفي وتجنب العزل والإقالة من خلال نقل الأرباح من السنوات ذات الأداء الجيد إلى السنوات ذات الأداء السيئ. أو قد تستهدف الحصول على ثقة الملاك في منشآت أخرى (المنافسة) في مستويات أدائها مما قد يتيح لها فرصة عمل أفضل من تلك الشركات مما قد يرضي طموحها الوظيفي (الظاهر، 2010).

يخلص الباحث إلى أن الإدارة دائماً ما تملك دافع لإدارة الأرباح وهو إما أن يكون دافع مادي يربط الربح المحقق بتعظيم منافعها، أو في حال عدم وجوده يكون الدافع معنوياً يربط الربح المحقق بالأمان والاستقرار الوظيفي أو تحقيق طموح وظيفي أفضل.

- **الدوافع التعاقدية (عقود المديونية) (Contractual Incentives):**

تتمثل الدوافع التعاقدية من خلال عقود المديونية، وهي عبارة عن عقود مبرمة بين الشركة والجهات المقرضة، تتضمن هذه العقود فرض قيود على تصرفات الإدارة وذلك من خلال (صالح، 2003):

1- تحديد حد أعلى لتوزيعات الأرباح.

2- تحديد حد أعلى لنسبة السيولة ونسبة المديونية.

3- تقييد الإدارة في الحد من عقد ديون جديدة إلا بتوافر ظروف معينة.

4- فرض قيود على الوحدة الاقتصادية عند الاندماج أو الانضمام في وحدة اقتصادية أخرى.

يعتمد تحديد هذه الحدود أو القيود على الأرقام المحاسبية بصفة أساسية، لذلك عندما تلجأ الشركات إلى الاقتراض تضع في حسبانها القيود التي من الممكن أن تفرض عليها، فتعمد إلى استخدام الطرق والأساليب المحاسبية لإظهار الأرباح بصورة أعلى مما هي عليه لتخفيف أو تجنب هذه القيود ولبيان قدرتها على سداد أو الوفاء بهذه القروض. فمثلاً، الشركة الراغبة في الحصول على قرض من أطراف خارجية أو إصدار سندات قرض، تلجأ إلى إظهار أرباح مرتفعة ومركز مالي قوي يدعم عملية التفاوض مع المقرضين ويخفف من أعباء قيود الاقتراض (الظاهر، 2010).

يلاحظ الباحث من خلال ما سبق بأن الدوافع التعاقدية هي أحد الدوافع الهامة التي تحفز الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، فمن خلال هذه الممارسة توفر الإدارة لصالح الشركة بيئة اقتراض مريحة قليلة القيود.

- **المدفوعات الضريبية (Tax Payments):**

تشكل الأعباء الضريبية التي تفرضها الحكومة على الشركات محط اهتمام الإدارة لتناسبها الطردي مع مقدار الربح المحقق، مما يدفع الإدارة في بعض الأحيان إلى استخدام الطرق والسياسات المحاسبية المتاحة وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً وذلك إما:

- ❖ لتخفيض الأرباح في حال كانت مرتفعة بهدف تخفيض الضرائب المفروضة.
- ❖ أو من المحتمل زيادة الأرباح في حال انخفاضها كثيراً لتجنب التدقيق والفحص من قبل السلطات الضريبية في الحكومة.

تعد المدفوعات الضريبية من أهم الدوافع لممارسة إدارة الأرباح إما لتجنب الضرائب أو تخفيضها قدر الإمكان، أو التأجيل إلى فترة قادمة. لذلك من المحتمل أن تلجأ الشركة إلى استخدام الطرق التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعلنة، مثل التغير في طريقة تسعير المخزون من الوارد أولاً صادر أولاً (FIFO) إلى طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً (LIFO) عندما يكون هناك ارتفاع بالأسعار مما ينتج عنه تحقيق وفر ضريبي (القثامي وخيال، 2010).

كما يمكن للإدارة أيضاً خلال فترات الإعفاء الضريبي تحقيق أو تأجيل الوفورات الضريبية الحقيقية عن طريق تأجيل بعض النفقات إلى سنوات الخضوع للضريبة مثل رسملة بعض النفقات وبالتالي تحقيق أرباح أعلى خلال فترة الإعفاء الضريبي (إبراهيم، 2006).

يلاحظ الباحث أنه يتم استخدام ممارسات إدارة الأرباح من خلال المفاضلة بين الطرق والأساليب المحاسبية التي تؤثر على الدخل لتخفيف الأعباء الضريبية عن الشركة إلى أدنى حد ممكن وبالتالي التلاعب بالحسابات لمصلحة الشركة وليس لمصلحة الإدارة الشخصية، وهو مايسمى بالتجنب الضريبي ويندرج ضمن الأطر القانونية عكس التهرب الضريبي.

- **مقابلة توقعات المحللين الماليين (Meeting Analysts' Expectations):**

إن الاستثمار في الأسهم يحمل في جوانبه مخاطرة على المستثمرين، حيث يلجأ المستثمر إلى توقعات المحللين الماليين للاعتماد عليها في اختيار الاستثمار المناسب، وهذا ما يدفع الإدارة إلى متابعة تلك التوقعات والسعي للوصول إليها لما لها من أثر على ارتفاع قيم الأسهم وزيادة رأس مال الشركة. وبالتالي عندما تتجاوز الأرباح المعلنة توقعات المحللين، فإن من شأن ذلك أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم، والعكس صحيح أي أن أسعار الأسهم ستنخفض عند الإخفاق في مقابلة التوقعات مما يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين والحد من تطور الشركة (AL–ghamdi, 2012).

تسعى الإدارة في حال عدم وصولها إلى الأرباح المتوقعة من قبل المحللين الماليين إلى ممارسة إدارة الأرباح ومقابلة هذه التوقعات لتجنب ردود الفعل العكسية للسوق. وهذا ما أكدته دراسة (Healy and Wahlen, 1999) حيث وجدت بأن الشركات التي تملك معلومات عن توقعات المحللين الماليين التي تنصح بشراء أسهم الشركة تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح للوصول لهذه التوقعات، بينما الشركات التي تملك معلومات عن توقعات المحللين الماليين بالبيع تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح لتوضيح أن هذه التوقعات سلبية. كما أكدت دراسة (Graham, et al, 2005) أن المدراء يعتقدون بأنه يجب مقابلة توقعات المحللين الماليين أو تجاوزها كما ذلك الارباح السابقة، وذلك لأهمية هذه الارباح بالنسبة لجميع الأطراف، حيث يؤثر ذلك في بناء مصداقية مع أسواق المال وأسعار الأسهم.

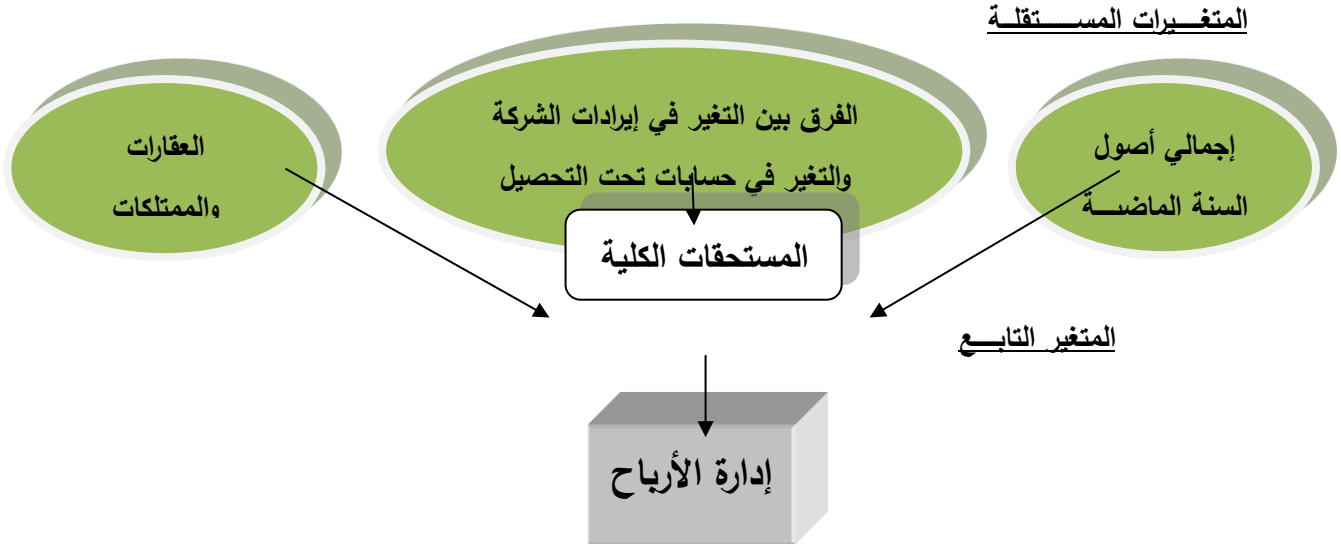
يرى الباحث أنه كما يمكن للمدراء إدارة الأرباح باتجاه توقعات المحللين الماليين أيضاً لديهم القدرة على التأثير على هذه التوقعات، حيث إن أغلب هذه التوقعات تنشأ عن إشارة صادرة عن إدارة الشركة نفسها.

القسم العملي:

نماذج الدراسة والتعريف بالمتغيرات وكيفية قياسها (Models and Variables):

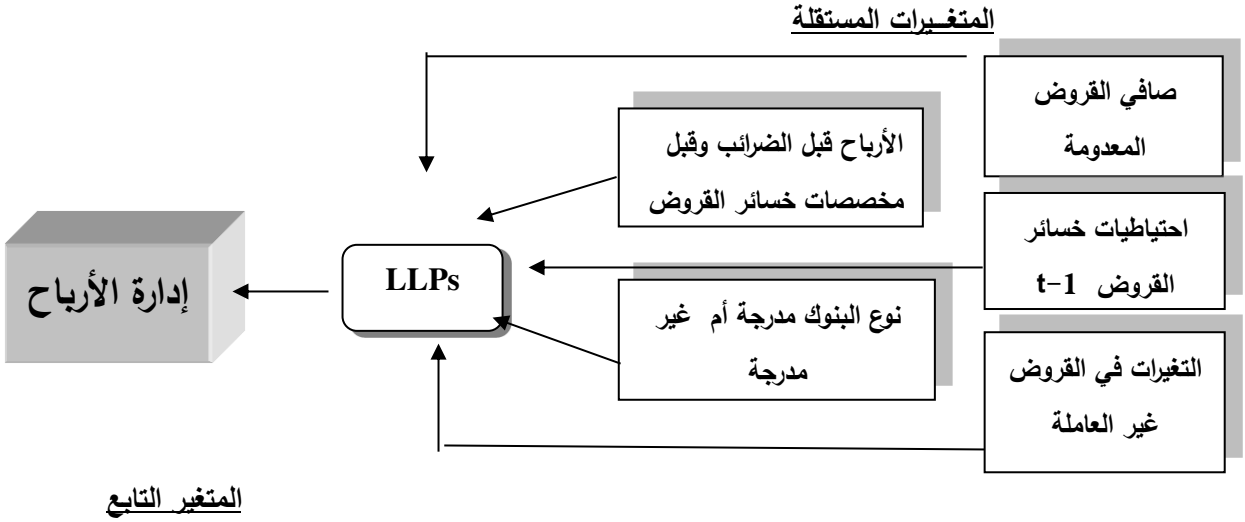
تتضمن متغيرات الدراسة متغير تابع أساسي هو (إدارة الأرباح) يتم استنباط دلالته من القيم الناتجة، ومتغيرات مستقلة تم تمثيلها بالأشكال التالية:

❖ متغيرات نموذج جونز المعدل:



الشكل (1) متغيرات نموذج جونز المعدل.

❖ متغيرات نموذج مخصصات خسائر القروض:



الشكل (2) متغيرات نموذج LLPs.

حيث تم استخدام نموذجين لقياسه هما:

النموذج الأول: نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح وذلك في الشركات غير المالية، حيث يهتم بالمستحقات الاختيارية على اعتبارها العنصر الأقل موثوقية، ويعني ذلك أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب المديرين وبالتالي هي مقياس صالح لإدارة الأرباح. ولقياس المستحقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج يجب:

أولاً: قياس المستحقات الكلية والتي يمكن قياسها بطريقتين بديلتين هما: طريقة التدفق النقدي التي تحتسب فيها المستحقات الكلية بالفرق بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي من العمليات التشغيلية، وطريقة قائمة المركز المالي التقليدية التي تحتسب فيها المستحقات من خلال النموذج الآتي:

$$TACC_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta CL_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} + \Delta STDEBT_{i,t} - DEPTN_{i,t}$$

حيث:

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t. (Total Accruals)

$\Delta CA_{i,t}$ = التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة t. (Change in current assets)

$\Delta CL_{i,t}$ = التغير في الخصوم المتداولة للشركة i خلال الفترة t. (Change in current liabilities)

$\Delta Cash_{i,t}$ = التغير في النقدية وما يعادل النقدية للشركة i خلال الفترة t. (Change in cash and cash equivalent)

$\Delta STDEBT_{i,t}$ = التغير في أقساط الديون طويلة الأجل المستحقة والديون قصيرة الأجل الأخرى للشركة i خلال الفترة t. (Change in long-term debt payments due and the short-term debt)

$DEPTN_{i,t}$ = مصروف الاستهلاك للشركة i خلال الفترة t. (Depreciation)

قام الباحث باتباع طريقة التدفق النقدي وذلك لحساب المستحقات الكلية من خلال طرح صافي الدخل من صافي التدفقات النقدية التشغيلية والتي تم استخراجها من التقارير المالية للشركات. قام الباحث بالتأكد من مطابقة نتائج هذه الطريقة مع طريقة قائمة المركز المالي التقليدية من خلال تطبيقها على بعض الشركات.

ثانياً: تقدير معالم النموذج الذي سيتم من خلاله احتساب المستحقات غير الاختيارية ($NDACC_{i,t}$) من خلال معادلة الانحدار التالية والتي تتم لمجموعة شركات العينة في كل سنة على حده:

$$TACC_{i,t} / A_{i,t-1} = a1(1/ A_{i,t-1}) + a2(\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) / A_{i,t-1} + a3PPE_{i,t} / A_{i,t-1} + e_{i,t}$$

$TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t.

$\Delta REV_{i,t}$= التغير في إيرادات الشركة i بين السنتين t و t-1. (The change in represents revenues)

$\Delta REC_{i,t}$= التغير في حسابات تحت التحصيل للشركة i بين السنتين t و t-1. (The change in accounts receivables)

$PPE_{i,t}$ = الحجم الإجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة i خلال الفترة t. (Gross Property, Plant, Equipment)

$A_{i,t-1}$ = إجمالي أصول الشركة i خلال الفترة t-1. (Total assets).

$e_{i,t}$ = الخطأ العشوائي. (Random error).

قام الباحث باستخراج المعطيات السابقة من قائمة المركز المالي لكل شركة في كل سنة، حيث تم قسمة المستحقات الكلية الناتجة من المعادلة الأولى على إجمالي الأصول في السنة السابقة، وحساب الفرق بين الإيرادات بين السنتين المدروسة والسابقة لها وطرح منه الفرق بين حسابات تحت التحصيل (زبائن، أوراق القبض) للسنة المدروسة والسابقة لها ثم قسم الناتج على إجمالي الاصول للسنة السابقة، وأخيراً تم قسمة رقم العقارات والممتلكات والآلات للسنة المدروسة الظاهر في قائمة المركز المالي على إجمالي الأصول في السنة السابقة، لتكتمل عناصر معادلة الإنحدار السابقة.

ثالثاً: تحديد المستحقات غير الاختيارية العادية (NDACC i,t)= nondiscretionary accruals لكل شركة من شركات العينة على حده، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة من خلال معالم النموذج السنوية المقدرة فيما تقدم (**a1 و a2 و a3**) من خلال المعادلة التالية:

$$\mathbf{NDACC\ i,t = \hat{a}1(1/\ A\ i,t-1) + \hat{a}2(\Delta REV\ i,t - \Delta REC\ i,t) + \hat{a}3PPE\ i,t}$$

قام الباحث من الخطوة الثانية بحساب المعالم ثم ضربها بمعطيات المعادلة المحسوبة سابقاً للوصول إلى المستحقات غير الإختيارية.

رابعاً: يتم احتساب المستحقات الاختيارية (DACC i,t)= discretionary accruals لكل شركة بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

$$\mathbf{DACC\ i,t = TACC\ i,t - NDACC\ i,t}$$

تم حساب المستحقات الإختيارية بطرح المستحقات غير الإختيارية الناتجة من الخطوة الثالثة، من المستحقات الكلية المحسوبة في الخطوة الاولى.

خامساً: بعد حساب المستحقات الإختيارية لكل شركة خلال سنوات الدراسة، يجب حساب متوسط هذه المستحقات الإختيارية خلال الفترة المدروسة، ثم يتم إجراء المقارنة التالية:

- إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تفوق المتوسط فإن الشركة تكون قد مارست إدارة الأرباح خلال هذه السنة وتعطى متغيراً وهمياً (1).
- أمّا إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات الإختيارية في سنة معينة تقل عن المتوسط فإن الشركة لم تمارس إدارة الأرباح خلال السنة وتعطى متغيرا وهمي (0).

<u>النموذج الثاني</u>: نموذج خاص لمخصصات خسائر القروض (LLPs) يتم تطبيقه على الشركات المالية (البنوك فقط)، والذي يهتم بحساب هذه المخصصات على اعتبارها المستحقات الاختيارية الأكبر التي يستخدمها المدراء من أجل ممارسة إدارة الأرباح. يتمثل هذا النموذج بـ:

$$LLP_t = \beta_0 + \beta_1 LCO_t + \beta_2 LLA_{t-1} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 EBTP_t + \beta_5 LISTED_t + \beta_6 EBTP_t * LISTED_t + \varepsilon_t$$

LLP_t = مخصصات خسائر القروض خلال السنة t. (Loan loss provision for year t)

تمكن الباحث من الحصول على رقم المخصصات من قائمة المركز المالي لكل بنك.

LCO_t = صافي القروض المعدومة (المشطوبة) خلال السنة t. (Net loan charge-offs for year t)

تمكن الباحث من الحصول على رقم صافي القروض المعدومة من الإيضاحات المرفقة في القوائم المالية.

LLA_{t-1} = بدل أو احتياطيات خسائر القروض خلال السنة t-1. (Loan loss allowance or reserve at the end of year t-1)

تمكن الباحث من الحصول على رقم المخصصات من قائمة المركز المالي لكل بنك.

ΔNPL_t = التغيرات في القروض غير العاملة بين السنة الماضية t−1 والسنة الحالية t.

(The change in non-performing loans during year t, measured by the non-performing loans for year t minus the non-performing loans for year t-1)

تمكن الباحث من الحصول على رقم التغيرات في القروض غير العاملة من الإيضاحات المرفقة مع القوائم المالية، ثم قام بحساب الفرق بين السنة المدروسة والسنة السابقة لها.

$EBTP_t$ = الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض (قبل طرح كلاهما) خلال السنة t. (Earnings before tax and loan loss provisions for year t)

تم الحصول على الأرباح قبل الضريبة من قائمة الدخل تم أُضيف إليها مخصصات القروض للسنة الحالية.

$LISTED_t$ = متغير مصطنع يشير إلى 1 للبنوك المدرجة و0 لغير المدرجة.

المتغير المصطنع هو متغير تم وضعه للتمييز بين البنوك المدرجة وغير المدرجة على اعتبار أن البنوك المدرجة تستخدم إدارة الارباح أكثر من البنوك غير المدرجة للمحافظة على تقلبات أقل في الأرباح وبالتالي استقرار أكبر في أسعار الأسهم.

$EBTP_t * LISTED_t$ = التفاعل بين $EBTP_t$ مع نوع البنك.

إذا كانت قيمة المعامل β_4 موجبة فذلك يدل على وجود علاقة إيجابية بين الارباح ومخصصات خسائر القروض وبالتالي يكون البنك قد مارس إدارة الأرباح.

أمّا إذا كانت قيمة المعامل β_4 سالبة فذلك يدل على وجود علاقة سلبية بين الأرباح ومخصصات خسائر القروض وبالتالي يكون البنك لا يمارس إدارة الأرباح.

يبين الجدول التالي (1) تصنيف الشركات المدروسة والقطاع الذي تنتمي إليه:

جدول رقم (1) تصنيف الشركات المدروسة والقطاع الذي تنتمي إليه.

الرقم	اسم الشركة	القطاع	التصنيف
1	شركة سيريتل موبايل تيليكوم المساهمة المغفلة	الاتصالات	غير مدرجة
2	شركة الاتصالات MTN	الاتصالات	غير مدرجة
3	الشركة العربية السورية للمنشآت السياحية	خدمات	غير مدرجة
4	المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق	خدمات	مدرجة
5	شركة قرية دمشق للشحن	خدمات	غير مدرجة
6	الشركة الأهلية للنقل	خدمات	مدرجة
7	شركة ماسة للتوزيع	خدمات	غير مدرجة
8	الشركة الأهلية للزيوت النباتية	صناعة	مدرجة
9	الشركة الهندسية الزراعية – نماء –	زراعة	مدرجة
10	الشركة العربية السورية لتنمية المنتجات الزراعية– غدق	زراعة	غير مدرجة
11	الشرق الأدنى لمنتجات الزيتون	زراعة	غير مدرجة
12	شركة القلمون للاستثمار النباتي والحيواني	زراعة	غير مدرجة
13	الشركة السورية الدولية للتامين (آروب)	تأمين	مدرجة

14	الشركة المتحدة للتأمين	تامين	مدرجة
15	الشركة الوطنية للتأمين	تأمين	مدرجة
16	شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	تأمين	مدرجة
17	شركة المشرق العربي للتأمين	تأمين	غير مدرجة
18	شركة العقيلة للتأمين التكافلي	تأمين	مدرجة
19	الشركة السورية الكويتية للتأمين	تأمين	مدرجة
20	البنك العربي	المصارف	مدرجة
21	بنك عودة	المصارف	مدرجة
22	بنك بيبلوس	المصارف	مدرجة
23	بنك فرنسبنك	المصارف	مدرجة
24	بنك سوريا والمهجر	المصارف	مدرجة
25	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	المصارف	مدرجة
26	بنك الأردن– سورية	المصارف	مدرجة
27	بنك سوريا والخليج	المصارف	مدرجة
28	بنك سوريا الدولي الإسلامي	المصارف	مدرجة
29	بنك بيمو السعودي الفرنسي	المصارف	مدرجة
30	بنك الشــرق	المصارف	مدرجة
31	بنك الشام الإسلامي	المصارف	مدرجة

من إعداد الباحث.

- **الإحصاء الوصفي:**

يبين الجدول (2) توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج جونز المعدل وذلك على الشكل التالي:

جدول رقم (2) توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج جونز المعدل.

السنة	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
2008	18	%19.2
2009	19	%20.2
2010	19	%20.2
2011	19	%20.2
2012	19	%20.2
الإجمالي	94	%100

من إعداد الباحث.

يبين الجدول (3) توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs وذلك على الشكل التالي:

جدول رقم (3) توزيع المشاهدات بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض LLPs.

السنة	عدد المشاهدات	النسبة المئوية
2008	12	%20
2009	12	%20
2010	12	%20
2011	12	%20
2012	12	%20
الإجمالي	60	%100

من إعداد الباحث.

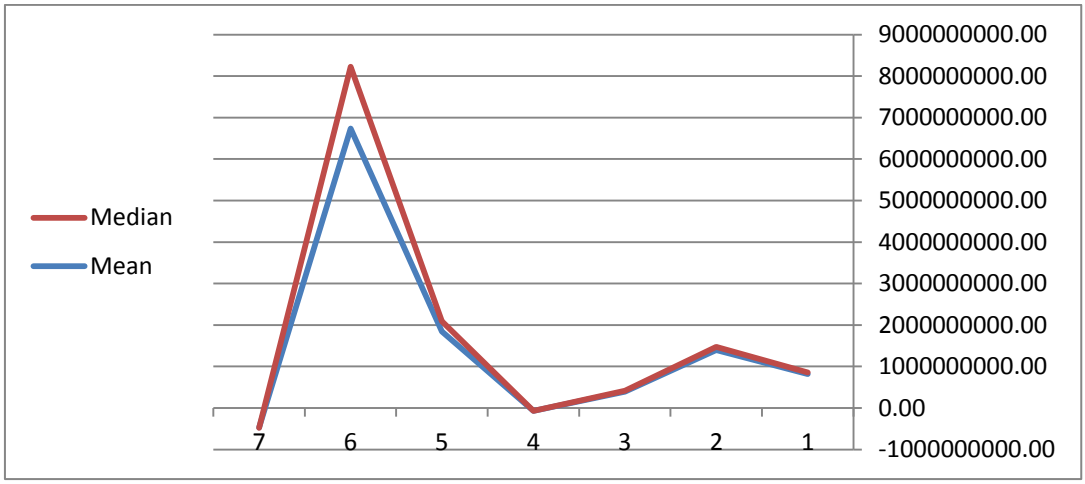
يوضح الجدول (4) كلاً من المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج جونز المعدل.

جدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات نموذج جونز المعدل.

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
صافي التدفق التشغيلي	94	815918471.28	39168009	2266757273	10166143613	-289583466
التدفق النقدي من العمليات التشغيلية	94	1397670428.32	79236490.50	3739717806.29	16594999544	-424998574
التغير في الايرادات	94	391318733.30	24713551	1127906984.35	6643970919	-1192298881
التغير في حسابات تحت التحصيل	94	-65652817.87	-1273386.50	349503911.42	346772125	-2621188459
العقارات والممتلكات والآلات	94	1843364134.44	250323183	6328942767.62	29016726446	12806244
إجمالي أصول السنة السابقة	94	6737588511.32	1483483210	12765449797.3	49849648848	89991979
المستحقات الكلية	94	-473293677.62	-3966165.50	1639590957.68	1147896785	-81297414

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يجد الباحث من خلال الشكل البياني لانتشار كل من المتوسط والوسيط بأن الخطين البيانيان لهما كادا ينطبقان، وبالتالي إن توزع المتغيرات لنموذج جونز المعدل هو توزع طبيعي.



الشكل (3) الانتشار البياني لكل من المتوسط والوسيط لنموذج جونز المعدل.

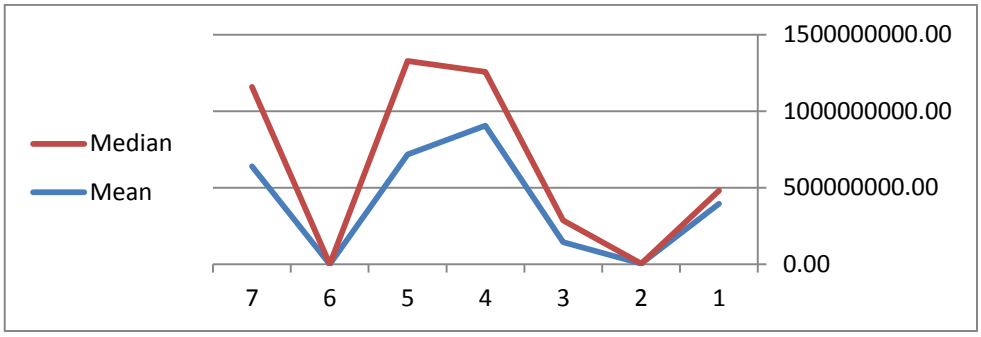
يوضح الجدول (5) كلاً من المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع في نموذج LLPs.

جدول رقم (5) الإحصاءات الوصفية بالنسبة لمتغيرات نموذج LLPs.

المتغيرات	عدد المشاهدات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
صافي القروض المعدومة	60	4374956.17	0	28229466.22	218405979	0
احتياطيات خسائر القروض للسنة السابقة	60	144392689.03	142771534	279818310.35	1564772782	0
التغيرات في القروض غير العاملة	60	905962808.2	350155926.50	1477573434.96	7406211496	-61919645
الأرباح قبل الضرائب ومخصصات خسائر القروض	60	717317448.65	611173419.50	648256237	2001240028	-171933792
متغير المصطنع	60	0.92	1	0.28	1	0
التفاعل بين نوع البنك و EBTP	60	639879571.77	518688728	652054560.28	2001240028	-171933792
مخصصات خسائر القروض للسنة الحالية	60	395867525	84932070	595043279.75	2500616790	0

من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يجد الباحث من خلال الشكل البياني لانتشار كل من المتوسط والوسيط بأن الوسيط يميل لأن يكون أكبر من المتوسط لدى بعض المتغيرات، وبالتالي يمكن القول بأن توزع المتغيرات لنموذج LLPs هو توزع ملتوي نحو اليسار.



الشكل (4) الانتشار البياني لكل من المتوسط والوسيط لنموذج LLPs.

- **تقدير مدى ممارسة الشركات المساهمة السورية لإدارة الارباح خلال الفترة من 2008- 2012 باستخدام نموذج جونز المعدل.**

يعرض الجدول التالي تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح خلال سنوات الدراسة 2008- 2012.

جدول رقم (6) التكرارات والنسب لممارسة وعدم ممارسة الشركات المساهمة لإدارة الأرباح.

السنـــــة	شـركات ممـارسة		شـركات غـير ممـارسة		المجمـــوع	
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
2008	10	%56	8	%44	18	%100
2009	8	%42	11	%58	19	%100
2010	13	%68	6	%32	19	%100
2011	12	%63	7	%37	19	%100
2012	16	%84	3	%26	19	%100

الجدول من إعداد الباحث.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح كان عام 2012، و يمكن تأويل ذلك للأزمة التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والمالية، مما دفع الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح للمحافظة على مكانتها في السوق.

ومنه يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

✓ ازدياد ممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2012 عند الشركات المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة لتصل إلى 84%، ويعتقد الباحث أن للأزمة التي تمر بها سورية أثر على ذلك، بالإضافة إلى رغبة الشركات في الحصول على مكاسب حالية (من خلال زيادة الأرباح) أو مستقبلية (من خلال تخفيض الأرباح).

- **تحليل البيانات (Analysis of Data):**

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS, V. 20) لتحليل البيانات، وسيتم عرض النتائج كما يلي:

- **نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج جونز المعدل:** يبين الجدول (4- 9) نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج جونز المعدل:

جدول (7) تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج جونز المعدل.

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjust R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-waston
1	.931[a]	.867	.842	240.2238	2.013
a. Dependent Variable: (Constant), (1/ A i,t-1), (ΔREV i,t - ΔREC i,t) /A i,t-1, PPE i,t / A i,t-1 b. Predictors: TACC/ A i,t-1					

الجدول من مخرجات برنامج SPSS.

إن تفسير هذه النتائج يكون على الشكل التالي:

- تبلغ قيمة معامل الارتباط الخطي R= 0.93، وهذا يدل على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع قوية من ناحية الشدة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد R^2= 0.867، وهذا يعني أن 87% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد المصحح Adjust R^2= 0.84، إن هذه القيمة جيدة جداً وهي تشير إلى أن النموذج يعبر عن العلاقة الخطية بين المتغيرات بصورة جيدة، ويؤكد ذلك أن قيمة P-Value المرافقة الإحصائية Sig الواردة لاحقاً في تحليل Coefficients تدل بأن معلمات النموذج معنوية بمستوى 5%.
- ومن الجدول أعلاه يتضح أن إحصائية D-W المحسوبة تشير إلى وجود ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية حيث أن D-W = 2.013 < 2، أي أن الأخطاء العشوائية (متغيرات أخرى) التي لم يتضمنها النموذج ليس لها تأثير يذكر عليه.

يبين الجدول (8) نتائج تحليل التباين ANOVA بالنسبة لنموذج جونز المعدل:

جدول رقم (8) تحليل التباين ANOVA لنموذج جونز المعدل.

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1024611.17	3	5352911.11	. 79.11	.000[b]
	Residual	356488.12	15	683012.64		
	Total	1381099.29	18			

a. Dependent Variable: (Constant), (1/ A i,t-1), (ΔREV i,t - ΔREC i,t) /A i,t-1, PPE i,t / A i,t-1

b. Predictors: TACC/ A i,t-1

الجدول من مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من جدول ANOVA بأن p-VALUE< 0.05، أي أن الارتباط بين المتغيرات معنوي، أو إن هذه المتغيرات مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع المستحقات الكلية TACC.

كما يوضح (9) نتائج قيم المعاملات لنموذج جونز المعدل، وذلك على الشكل التالي:

جدول رقم (9) تحليل الانحدار Coefficients لنموذج جونز المعدل.

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-12.5201	1.3584		-.911	.011
	X1	5.3660	1.5231	.901	.499	.000
	X2	5.0016	1.8220	.834	.759	.000
	X3	3.7215	.9981	.750	.682	.000

a. Dependent Variable: Y

الجدول من مخرجات برنامج SPSS.

من بيانات الجدول السابق يصبح النموذج على الشكل التالي:

$$Y= (-12.5201) + (5.3660)\ X_1 + (5.0016)\ X_2 + (3.7215)\ X_3$$

يدل اختبار Coefficients على مايلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار 12.5201−، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.3584.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الأول 5.3660، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.5231، والقيمة الاختبارية 0.499. وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.00، مما يعني أن المتغير المستقل الأول يؤثر في المتغير التابع المستحقات الكلية وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثاني 5.0016، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.8220، والقيمة الاختبارية 0.759. وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.00، مما يعني أن المتغير المستقل الثاني يؤثر في المتغير التابع المستحقات الكلية وبالتالي يؤثر في إداارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثالث 3.7215، ويبلغ الخطأ القياسي له 0.9981، والقيمة الاختبارية 0.682. وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.00، مما يعني أن المتغير المستقل الثالث يؤثر في المتغير التابع المستحقات الكلية وبالتالي يؤثر في إداارة الأرباح.
- إن النموذج معنوي عند مستوى دلالة 5%، والمعاملات معنوية عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يمكن قبول نتائج هذا النموذج عند مستوى دلالة 5%.

ومنه يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

✓ توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\boldsymbol{\alpha = 0.05}$، بين إدارة الارباح ومتغيرات نموذج جونز المعدل من جهة و المستحقات الكلية من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع الشركات المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج جونز المعدل.

✓ يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية الناتجة عن نموذج جونز المعدل لدى تطبيقه على الشركات السورية، أي أن نموذج جونز لم يغفل أي متغير أخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الارباح في الشركات السورية.

- نتائج تحليل الارتباط لالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض:

يبين الجدول (10) نتائج تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض:

جدول (10) تحليل الارتباط بالنسبة لنموذج مخصصات خسائر القروض.

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjust R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-waston
1	. 911[a]	. 830	. 804	290.265	2.059
a. Predictors: (Constant), LLA, LCO, NPL, ETP, LISTED, INT b. Dependent Variable: LLPs					

الجدول من مخرجات برنامج SPSS.

إن تفسير هذه النتائج يكون على الشكل التالي:

- تبلغ قيمة معامل الارتباط الخطي R= 0.911، وهذا يدل على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع جيدة جداً من ناحية الشدة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد R^2= 0.830، وهذا يعني أن 83% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، تعود إلى التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة.
- تبلغ قيمة معامل التحديد المصحح Adjust R^2= 0.804، إن هذه القيمة جيدة جداً وهي تشير إلى أن النموذج يعبر عن العلاقة الخطية بين المتغيرات بصورة جيدة، ويؤكد ذلك أن قيمة P–Value المرافقة الإحصائية Sig الواردة لاحقاً في تحليل Coefficients تدل بأن معلمات النموذج معنوية بمستوى 5% باستثناء الحد الثابت وهذا ليس له أي أثر.

يبين الجدول (11) نتائج تحليل التباين ANOVA بالنسبة لنموذج جونز المعدل:

جدول رقم (11) تحليل التباين ANOVA لنموذج مخصصات خسائر القروض.

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1063598.22	55	635982.256	77.253 .	.020[b]
	Residual	265814.78	16	45826.213		
	Total	1329413.00	71			
a. Predictors: (Constant), LLA, LCO, NPL, ETP, LISTED, INT b. Dependent Variable: LLPs						

الجدول من مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من جدول ANOVA بأن p–VALUE< 0.05، أي أن الارتباط بين المتغيرات معنوي، أو إن هذه المتغيرات مجتمعة لها تأثير معنوي على المتغير التابع مخصصات خسائر القروض LLPs.

كما يوضح (12) نتائج قيم المعاملات لنموذج مخصصات خسائر القروض، وذلك على الشكل التالي:

جدول رقم (12) تحليل الانحدار Coefficients لنموذج مخصصات خسائر القروض.

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-17.23	16.901		3.999	.622
	LCO	5.01	2.012	.701	4.001	.002

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
	LLA	4.56	3.359	.862	3.656	.010
	NPL	8.125	1.325	.931	3.951	.023
	ETP	.098	1.965	.365	4.017	.004
	LISTED	.959	3.325	.156	.985	.031
	INT	1.325	.958	.285	.231	.017

a. Dependent Variable: Y

الجدول من مخرجات برنامج SPSS.

من بيانات الجدول السابق يصبح النموذج على الشكل التالي:

$$LLP_t = -17.23 + 5.01LCO_t + 04.56LLA_{t-1} + 8.125\Delta NPL_t + 0.098EBTP_t + 0.959LISTED_t + 1.325EBTP_t * LISTED_t$$

يدل اختبار Coefficients على مايلي:

- تبلغ قيمة الثابت في معادلة الانحدار 17.23-، ويبلغ الخطأ القياسي له 16.901.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الأول 5.01، ويبلغ الخطأ القياسي له 2.012، والقيمة الاختبارية 4.001، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.002، مما يعني أن المتغير المستقل الأول يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثاني 4.56، ويبلغ الخطأ القياسي له 3.359، والقيمة الاختبارية 3.656، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.010، مما يعني أن المتغير المستقل الثاني يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الثالث 8.125، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.325، والقيمة الاختبارية 3.951، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.023، مما يعني أن المتغير المستقل الثالث يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الرابع 0.098، ويبلغ الخطأ القياسي له 1.965، والقيمة الاختبارية 4.017، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.004، مما يعني أن المتغير المستقل الرابع يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.
- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل الخامس 0.959، ويبلغ الخطأ القياسي له 3.325، والقيمة الاختبارية 0.985، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.031، مما يعني أن المتغير المستقل الخامس يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.

- تبلغ قيمة معامل الميل للمتغير المستقل السادس 1.325، ويبلغ الخطأ القياسي له 0.985، والقيمة الاختبارية 0.231، وهو إيجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 5% حيث تبلغ Sig= 0.017، مما يعني أن المتغير المستقل السادس يؤثر في المتغير التابع مخصصات خسائر القروض وبالتالي يؤثر في إدارة الأرباح.

ومنه يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

✓ توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\boldsymbol{\alpha = 0.05}$، بين إدارة الارباح ومتغيرات نموذج **LLPs** من جهة ومخصصات خسائر القروض من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع البنوك المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج **LLPs**.

✓ يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلاسل الزمنية الناتجة عن نموذج **LLPs** لدى تطبيقه على البنوك السورية، أي أن النموذج لم يغفل أي متغير أخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الارباح في هذه البنوك.

النتائج و المناقشة:

1-ازدياد ممارسة إدارة الأرباح خلال عام 2012 عند الشركات المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة لتصل إلى 84%، ويعتقد الباحث أن للأزمة التي تمر بها سورية أثر على ذلك، بالإضافة إلى رغبة الشركات في الحصول على مكاسب حالية (من خلال زيادة الأرباح) أو مستقبلية (من خلال تخفيض الأرباح).

2-بينت الدراسة أن معظم البنوك المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية مارست إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من 2008- 2012.

3-توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\boldsymbol{\alpha = 0.05}$، بين إدارة الارباح ومتغيرات نموذج جونز المعدل من جهة والمستحقات الكلية من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع الشركات المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج جونز المعدل.

4-يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية الناتجة عن نموذج جونز المعدل لدى تطبيقه على الشركات السورية، أي أن نموذج جونز لم يغفل أي متغير أخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الارباح في الشركات السورية.

5-توجد علاقة ذات دلالة عند مستوى دلالة إحصائية $\boldsymbol{\alpha = 0.05}$، بين إدارة الارباح ومتغيرات نموذج **LLPs** من جهة ومخصصات خسائر القروض من جهة أخرى، وذلك عند تطبيقه على قيم جميع البنوك المساهمة السورية المدرجة وغير المدرجة بسوق دمشق للأوراق المالية، وبالتالي إمكانية الاعتماد على نموذج **LLPs**.

6-يوجد ارتباط ذاتي سالب بين الأخطاء العشوائية للسلاسل الزمنية الناتجة عن نموذج **LLPs** لدى تطبيقه على البنوك السورية، أي أن النموذج لم يغفل أي متغير أخر له تأثير هام وحيوي في قياس إدارة الارباح في هذه البنوك.

الاستنتاجات و التوصيات:

إن ممارسات إدارة الأرباح ستبقى محط أنظار الخبراء المحاسبين مع مرور الزمن، فرغم جهود مجلس المعايير المحاسبية والدولية، وجهود القوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لمهنة المحاسبة، لايمكن إيقاف هذه الممارسات نهائيا لكن كل مايمكن فعله هو الحد منها إلى أدنى المستويات، وبالتالي توصي الدراسة بما يلي:

1-توجيه عقوبات للشركات التي تقوم بعمليات ممارسة إدارة الأرباح.

2-ضرورة توعية مختلف الجهات الرقابية داخل وخارج الشركات بخطر إدارة الأرباح، وكذلك تشجيعهم على احترام أخلاقيات وقواعد مهنة المحاسبة.

3-تعزيز دور المراجع الخارجي للقيام بواجبه في الكشف عن عملية ممارسة إدارة الارباح والحد منها.

4-ضرورة إجراء المزيد من الدراسات والابحاث عن إدارة الأرباح، لأهميتها وضرورتها في الحد من ممارساتها في البيئة السورية، كدراسة تأثير بعض العوامل (حجم الشركة، المديونية، السيولة، الربحية، نوع القطاع الذي تنتمي إليه) على اتجاه الشركات في ممارسة إدارة الأرباح، أو أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، أو تأثير ممارسة إدارة الأرباح على قرارات المستثمرين.

References:

- Tsai, C. F., and Chiou, Y. J., (2009), "Earning Management Prediction: A Pilot Study Combining Neural Networks and Decision Trees", **Expert System with Applications**, Vol 36, 7180- 7201.
- Al-Sahli, Muhammad bin Sultan (2006). Profit management in Saudi companies. Journal of Public Administration. Volume 46 (3), 513-543.
- Al-Zumar, Emad Saeed, (2009), "An applied analytical study of the impact of the practice of profit management on the decision to change the external auditor", Journal of the Faculty of Commerce for Scientific Research, Alexandria University, Volume 46 (1), retrieved on 10/10/2012 at Link htt://www.alex-commerce.deu.org/45-2htm
- Al-Zaher, Abdul-Sattar Jacir (2010). Contemporary approaches to accounting profit management and their impact on the fair values of financial investments: a field study. Unpublished doctoral dissertation. Accounting Department, Faculty of Economics, Aleppo University: Syria.
- Abu Ajila, Imad Muhammad; Hamdan, Allam Muhammad (2010). The impact of audit quality on profit management: Evidence from Jordan. The Arab Journal of Administrative Sciences. Volume 17 (2), 277-319.
- Al-Qathami, Fawaz Safir; Khayal, Tawfiq bin Abdul Mohsen (2010). Profit management in Saudi joint stock companies: an applied study. Journal of the College of Commerce for Scientific Research. Volume 47 (1), retrieved 9/10/2012 at htt://www.alex-commerce.deu.org/45-2htm.
- Xu, Zhaohui, (2007), "Three Essays on Real Earning Management", **unpublished thesis**, Tuscaloosa, The University of Alabama.
- Healy, P. M., and Wahlen, J. M., (1999), "A review of the earning management Literature and its implications for standard setting", **Accounting Horizons**, Vol 13 (4), 365- 383.
- Scott, B. J., and Pitman, M. K., (2005), "Auditors and Earning management", available from: htt://www.nysscoa.org/cpajoyrnal/2005/0802/features/f085002.htm.
- Stolowy, H., and G, Breton, G., (2004), "Accounting Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework", **Review of Accounting and Finance**, Vol 3 (1), 5- 66.
- Al-Zaher, Abdul-Sattar Jacir (2010). Contemporary approaches to accounting profit management and their impact on the fair values of financial investments: a field study. Unpublished doctoral dissertation. Accounting Department, Faculty of Economics, Aleppo University: Syria.
-Saleh, Reda Ibrahim (2003). Determinants of management's choice of accounting policies: the positive approach - an empirical study on Saudi companies, Journal of Public Administration, Volume 43 (3), 483-535.